وقف

في مقوم او قصر الموصوف على الصفة نحو انا وكان الاحسن ان يذكرنا اين لان هذا المثال لا يصلح لذلك لان العنصر والنفسية ان تافاما يصح القصر الافراد والا لم يصح لقصر القلب وفي قصرها انا كهف بهمك افراد المخاطب انك مع غيرك وقلبي اعتقاد انفراد الغير به وعينيا اعتقاد انضاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل ما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة يعد اشتراكها في افادة القصر يجب ان يكون حالكما حكما مستويا بصوابه وخطاه وان تريد اثبات صوابه و نفي خطايه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يشبه المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف الى احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب انتفاء كونه لاحدهما والخطاء تجويز كونه لهما على التساوي تختلف من وجوه قد لا تاله الرابع او المقديم بالجوهر في مفهوم الكلام بحسب انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف له في الاصطلاح البلغاء كذلك وقد لا له الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لاول والنفي والاستثناء وانما المعاني يفيد القصر بالاصالة اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاولى في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما من الاسلم فان في لا المعطوف على هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يجوز ان المنص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قال زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والمراد يعلم النحو وعمرو يعلم بكر تبعون يعلمها اي في هذين المتاوين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاولى فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وجز في المضاف اليه من غير وبني على المضاف شبها بالغايات من حيث الابهام والمتطور في كلام بعض النحاة ان لا هنا ليست عاطفة و انما هي التي لنفي الجنس وغير اي نحو لا غير مثل لا بل سواء ولا نصف وما اشبه ذلك وقد دخل في المفتاح في هذا المقام بحث ليس بغير وليس الا واعمر من تحليه بان تجنا لين

Copyright King Saud University

طريق العطف بل الطريق النفي والاستثناء لان المنفي يريد بعدم العلم ليس معلوما الا الغير او ليس العلم بالنفي الا هو واجيب بان زيدا المقر على المثبت والمنفي في المعطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ المثبت مقابلا له ويكون المعطف عليه لفظ لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ احد ضدي ما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى للعطف فيما اصل فائدة دقيقة الاصل في المعطف النص عليهما وفي تلك الاداة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني المقعود والنفي اعني الجهل الذي من وجوه الاخلاص ان النفي نحو بل العاطف لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بل قاعد وانما قائم بطريق العطف كما في المفتاح لان الحكم يختص بل دون بل الاضراب الثاني اعني النفي والاستثناء لا يفيدان ما يفيد الا قائم بل قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد وقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بل العاطف على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغير ها مما دوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمذكور لا لان يعيد بها النفي لانها موضوعة لنفي قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيدا الا قائم فقد نفيت عنه كل ما هو منفي عنه وقع فيه التابع كانك قلت هو ليس بقاعد ولا نائم ويتضح وتحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيأ هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت بكما وعمرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو وكان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا حرج عن وصفها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد غير ها مما كملت النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بغير ها من كلام الكلام او علم السامع والمتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى ولو كف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم